الديمقراطية

المحاضرة الأولى

مفهوم الديمقراطية

انظمة الحكم الديمقراطية

خصائص الأنظمة الديمقراطية

مفهوم الديمقراطية : تعتبر كلمة الديمقراطية (بالإنجليزية Democracy: كلمةً يونانيةً تتكوَّن من مقطعين؛ المقطع الأول (Demos) ويعني الناس أو الشعب، والمقطع الثاني (kratein) ويعني الحُكم، وبذلك يشير مفهوم الديمقراطية لغةً إلى حُكم الشعب أو حُكم الأغلبية.ظهر مصطلح الديمقراطية لأول مرة ببلاد اليونان القديمة ليعبر عن نظام الحكم بأثينا وقد اشتقت هذه الكلمة من مصطلحي demos والتي تعني الشعب و kratosوالتي يقصد بها السلطة والحكم وبالتالي وضع الأثينيون مصطلح الديمقراطية ليعبّروا عما يعرف بحكم الشعب.اي السلطة تكون بيد الشعب.

عرَّف الديمقراطية اصطلاحاً بأنّها نظام الحُكم، حيث تكون السلطة العليا بيد الشعب،الذي يمارس سلطاته بشكلٍ مباشرٍ، أو عن طريق مجموعة من الأشخاص يتمّ انتخابهم لتمثيل الشّعب بالاعتماد على عمليةٍ انتخابيّةٍ حرةٍ، حيث ترفض الديمقراطية جعل السلطة كاملةً ومُركَّزة في شخصٍ واحد، أو على مجموعة من الأشخاص كالحكم الدكتاتوري، أو الأوليغارشية (حكم الأقليات)

وقد عرَّفها الرئيس أبراهام لينكون بأنها "حكم الشعب، من قبل الشعب، ومن أجل الشعب"وفي العصر الحالي أصبح نظام الحُكم الديمقراطي هو النظام المُفضَّل للحكم في جميع المجتمعات؛ ويرجع ذلك إلى إمكانية أفراد المجتمع التعبير عن خياراتهم اتجاه كلٍ من إدارة الحُكم العام في البلاد، وتوزيع الموارد، والمشاركة بشأن العمليّة الإداريّة.

أنظمة الحكم الديمقراطية:

الشيء المتفق عليه ان لكل نظام سياسي أو اقتصادي اجتماعي محاسن ومساوئ، وهذا ينطبق على الديمقراطية الغربية ايضا. فإنه عبر قرون من الصراع بين الحكام والمحكومين على السلطة، توصلت الدول الغربية في القرن العشرين إلى الحكم الدستوري، أي خضوع الأمة، من القاعدة إلى القمة للقانون، ثم محاولة إلغاء الاستبداد الذي سيطر على النظام السياسي لعدة قرون في دول اوروبا الغربية، وهكذا تمكنت هذه الدول من تأسيس ديمقراطية

ليبرالية (متحررة)، وتأتي ذلك بواسطة المجالس التمثيلية، فتمكّن نواب الأمة من مراقبة الحكام خوفا من الوقوع في الاستبداد. توصل نواب الأمة أيضا إلى الحكم لتطبيق برنامجهم السياسي والاقتصادي الاجتماعي الذي يرغب فيه الشعب، أي أن الأمة تمارس سيادتها بواسطة ممثليها، وبالتالي تحقق المبدأ العام للديمقراطية الغربية، أي حكم الشعب من الشعب ومن أجل الشعب.

أهم انظمة الحكم الديمقراطية هي :

النظام البرلماني:

هو أحد أنظمة الحكم في العالم والتي يكون الحكم فيها قائما على البرلمان. فيتم تشكيل الحكومة (مجلس الوزراء) من خلال الحزب الفائز بالأغلبية في البرلمان وإذا لم يفز أحد الأحزاب بالأغلبية المطلقة يتم تكوين ائتلاف من مجموعة من الأحزاب ذات تمثيل كبير في البرلمان لتشكيل الحكومة. وقد يكون البلد المعني ملكيا أو جمهوريا، وفي الحالين لا يملك الملك أو رئيس الجمهورية في هذا النظام سلطات كثيرة ولكن يكون الحاكم الفعلي هو رئيس الوزراء لأنه حاصل على الأغلبية البرلمانية وبالتالي يمكن للبرلمان محاسبة الوزراء وسحب الثقة من الوزارة بأكملها أو من وزير واحد فقط, من الدول القائمة على هذا النظام (إيطاليا، إسبانيا، المملكة المتحدة، إيطاليا، والهند).

يؤخذ بهذا النظام في الدول (الجمهورية أو الملكية)، لأن رئيس الدولة في النظام البرلماني لا يمارس اختصاصاته بنفسه بل بواسطة وزرائه.

– تقوم العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، على أساس التعاون وتبادل المراقبة، أبرزها حق الحكومة في الدفاع عن سياستها أمام البرلمان، والمشاركة في العملية التشريعية بما يمنحه لها الدستور من حق اقتراح القوانين والتصديق عليها.

- **يتميز الجهاز التنفيذي بالثنائية من حيث وجود رئيس دولة منصبه شرفي وحكومة تختار من حزب الأغلبية في البرلمان تمارس السلطة الفعلية وتكون مسؤولة عنها أمام البرلمان.**
- **مسؤولية الحكومة تضامنية، وهي مسؤولية سياسية تتمثل في وجوب استقالة كل حكومة تفقد ثقة البرلمان.**
- **حق البرلمان في سحب الثقة من الحكومة ويقابله حق الحكومة في حل البرلمان.**

- ❖ مع أن السلطة التشريعية لها وظيفة التشريع، فإن للسلطة التنفيذية الحق في تقديم مشاريع قوانين تقدمها للبرلمان وتشارك في مناقشتها أمامه.

النظام الرئاسي

وهو نظام حكم تكون فيه السلطة التنفيذية (الحكومة) مستقلة عن السلطة التشريعية (البرلمان) ولا تقع تحت محاسبتها ولا يمكن أن تقوم بحلها, إن النظام الرئاسي هو نوع من أنظمة الحكم يضع الهيئة التنفيذية بيد رئيس الدولة وهو رئيس الصفوة الحاكمة يعاونه مجموعة وزراء. وغالبا ما يكون رئيس الدولة هو رئيس الحكومة بالوقت نفسه كما في الولايات المتحدة أو يكون ثمة حكومة ورئيس للوزراء ولكن بصلاحيات إجرائية فقط. ويكون الرئيس غير مسؤول سياسياً أمام السلطة التشريعية، وهو منتخب من قبل الشعب بشكل مباشر أو غير مباشر.

- ❖ رئيس الجمهورية هو صاحب السلطة التنفيذية.
- ❖ رئيس الجمهورية هو المسؤول عن السياسة الخارجية.
- ❖ وضوح الفصل بين السلطات الثلاث (التشريعية، التنفيذية، القضائية).
- ❖ رئيس الجمهورية ينتخب من قبل الشعب، وليس من قبل البرلمان.
- ❖ لا يصح الجمع بين الوزارة وعضوية البرلمان.
- ❖ لا يستطيع الوزراء حضور جلسات البرلمان، إلا زائرين ويجلسون في مقاعد الزائرين.
- ❖ لا يحقّ للسلطة التنفيذية اقتراح القوانين، ولا يحقّ لها حلّ البرلمان.
- ❖ بالمقابل لا يحق للبرلمان سحب الثقة من الرئيس إلا في حالات خاصة.

النظام الشبه الرئاسي(المختلط)

وهو منزلة بين المنزلتين، بين النظام الرئاسي والبرلماني. يكون فيه رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء شريكين في تسيير شؤون الدولة. وتوزيع هذه السلطات بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء يختلف من بلد إلى آخر. ويختلف هذا النظام عن النظام البرلماني في أن رئيس الجمهورية يتم اختياره من قبل الشعب. ويختلف عن النظام الرئاسي في أن رئيس الوزراء مسؤول أمام البرلمان ويستطيع البرلمان محاسبته وعزله إذا أ

والأنظمة شبه الرئاسية تقوم على دستور يشمل قواعد يتميز بها عن النظام البرلماني وقواعده سائدة في المجتمع، فهي تقرر في دساتيرها انتخاب رئيس الجمهورية عن طريق الانتخاب وهو يتمتع بسلطات خاصة، و كذا وجود وزير أول يقود الحكومة التي كما ذكرنا يستطيع البرلمان إسقاطها. ومن أمثلة الأنظمة شبه الرئاسية النظام الفرنسي والنظام البرتغالي, والنظام الفنلندي والنمساوي.

اذا كان الرئيس يتمتع بالأغلبية البرلمانية، تكون سلطته أكبر وتكون الحكومة عبارة عن مساعدين تنفيذيين له، كما هو الحال في فرنسا إبان عهدي ساركوزي وهولاند. أما إذا كان الرئيس لا يتمتع بالأغلبية البرلمانية، فإن رئيس الوزراء يكتسب سلطة موازية للرئيس، كما كان الحال في عهد الرئيس ميتران الثاني عندما كان رئيس الوزراء هو اليميني جاك شيراك.

مزايا النظام:

- **من حق الحكومة إصدار قرارات لها فاعلية القوانين بشرط موافقة رئيس الجمهورية على ذلك.**
- **والحق في اقتراح القضايا التي يجب مناقشتها في مجلس الشعب ويمكن أن تشترط على البرلمان الكيفية التي يجب أن يتم بها مناقشة هذه القضايا كأن تشترط أن يتم مناقشتها بدون تعديل ولا إضافة أوان يتم التصويت عليها بنعم أو لا..**
- **ويعطي هذا النظام يعطى لرئيس الجمهورية حق حل مجلس الشعب والمطالبة بانتخابات جديدة للمجلس بشرط ألا يسيء استخدام هذا الحق. بمعنى لا يجب على رئيس الجمهورية المطالبة بانتخابات جديدة للمجلس أكثر من مرة واحدة في كل سنة.**
- **ومن جهة أخرى يمكن للجمعية الوطنية فصل رئيس الوزراء أو أي وزير آخر عن طريق سحب الثقة منهم.**
- **كما أن لرئيس الجمهورية الحق في فرض قانون الطوارئ. والحق في استفتاء الشعب في قضايا يراها هامة ونتائج هذا الاستفتاء لها قوة القانون في الدولة**

❖ عيوب النظام المختلط

- ❖ المشكلة الأساسية التي تواجه هذا النظام هي عندما تتصادم مصالح رئيس الجمهورية مع مصالح رئيس مجلس الوزراء الذي يمثل مصالح البرلمان.
- ❖ ومن عيوبه أيضا احتمال إساءة استخدام قانون الطوارئ من قبل رئيس الجمهورية، وإمكانية قيام رئيس الجمهورية بإساءة استخدام حقه في استفتاء الشعب كما هو سائد اليوم في كثير من الدول ذات النظام شبه الرئاسي.